Dirasat: *Educational Sciences*, Volume 47, No. 1, 2020

Deanship of Scientific Research

The Extent of Practice of Academic Freedom among Faculty Members and its Relation to the Level of Organizational Health at Jordanian Universities

Aieman Ahmad Al-Omari[1] and Yousef F.Al-Ghwairin[2]

[1]Department of Educational Foundations and Administration, Faculty of Educational Sciences, Hashemite University, Jordan.

[2]Ministry of Education, Jordan .

Received: 16/6/2016
Revised: 9/8/2016
Accepted: 19/9/2016
Published: 1/3/2020

Citation: Al-Omari, A. A. . . ., & Al-Ghwairin, Y. F. (2020). The Extent of Practice of Academic Freedom among Faculty Members and its Relation to the Level of Organizational Health at Jordanian Universities. *Dirasat: Educational Sciences*, 47(1), 1–18. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Edu/article/view/1703

© 2020 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This study aims to identify the extent of practice of academic freedom among faculty members and its relation to organizational health at Jordanian universities. It also aims to find out whether there are significant differences in the extent of practice of academic freedom and the level of organizational health from the viewpoint of faculty according to gender, rank, years of experience, college and university. The study sample was (272) faculty members, selected in a stratified cluster in a random method. The study found that the extent of practice of academic freedom among faculty members and the level of organizational health were medium., and that there are no differences between the extent of practice of academic freedom and the level of organizational health among faculty members due to gender, academic rank, years of experience, or college. There found statistical differences in the level of organizational health attributed to the variable in the 7th field scale (i.e., creativity), and for private universities. In addition, we found a positive correlation between the extent of practice of academic freedom and the level of organizational health from the viewpoint of faculty members. The study recommends raising awareness of the concept of academic freedom and organizational health through seminars, conferences and various media and social networking staff.

Keywords: Academic freedom, organizational health, faculty members, Jordanian universities.

درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحريّة الأكاديميّة وعلاقتها بمستوى الصّحة التنظيميّة في الجامعات الأردنيّة

أيمن أحمد العمري[1]، يوسف فرج ارشود الغويري[2]

[1]كلية العلوم التربوية، الجامعة الهاشمية.

[2] ووزارة التربية والتعليم، الأردن

ملخّص

هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية وعلاقتها بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية، وتقصي إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة تلك الحرية، ومستوى الصحة التنظيمية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات: الجنس، والرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة. وتكونت عينة الدراسة من (272) عضو هيئة تدريس في جامعات أردنية حكوميّة: اليرموك، والهاشمية، ومؤتة، وخاصة: إربد، وفيلادلفيا، والشرق الأوسط، اختيروا بالطريقة العشوائية العنقودية الطبقية؛ حيث استخدم المنهج الوصفي المسحي الارتباطي. وقد طُوِّرَت أداتان للدراسة؛ أولاهما تقيس درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية تكوّنت من (3) مجالات و(20) فقرة، وثانيتها تقيس مستوى الصحة التنظيمية وتكونت من (10) مجالات و(30) فقرة، جرى توزيعهما بعد التأكد من صدقهما وثباتهما. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية ومستوى الصحة التنظيمية كان متوسطاً، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية ومستوى الصحة التنظيمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات: الجنس، والرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، ونوع الكلية، ووجود فروق دالة إحصائية في درجة تقدير مستوى الصحة التنظيمية تعزى إلى متغير الجامعة في المجال السابع للمقياس (الإبداعية)، ولصالح الجامعات الخاصة، ووجود علاقة ارتباطية إيجابية بين درجة الحرية الأكاديمية ومستوى الصحة التنظيمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: زيادة وعي أعضاء هيئة التدريس بمفهوم الحرية الأكاديمية والصحة التنظيمية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة.

الكلمات الدالة :الحرية الأكاديمية، الصحة التنظيمية، أعضاء هيئة التدريس، الجامعات الأردنية .

المقدمة

يعد التعليم العالي مقدمة للتغيير نحو الأفضل؛ فهو من أهم وسائل التطور في المجتمعات؛ حيث تعمل الجامعات إلى جانب التدريس والبحث العلمي على خدمة المجتمعات، فتتكامل معها وتدراك حاجاتها وتطلعاتها المختلفة، فضلاً عن أنها تعدّ اليوم واحدة من أهم المؤسسات التي تسهم في توجيه أفراد المجتمع والتأثير في توجّهاتهم.

وتعد الحرية الأكاديمية إحدى ركائز التعليم العالي والإبداع الأكاديمي، ومن أسس بنائه، وهي جزء من حرية المجتمع، فكلما تمتع المجتمع بالحرية تمتعت الجامعات بالحرية الأكاديمية. ومع تطور الحضارة الإنسانية وازدهارها، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل الفلاسفة والمفكرين المؤمنين بحقوق الإنسان وحرياته تعددت الحريات العامة، وتوسع مفهومها وازدادت أشكالها ومجالاتها. وبتعدد هذه الحريات أصبحت الحرية الأكاديمية تشكل جزءاً من الحريات العامة للإنسان تمنح لفئة خاصة هي الجماعة الأكاديمية، وفي مقدمتها الأكاديميون من العلماء والباحثين والقائمين بالنشاط البحثي والتدريبي. (خطايبة، 2004)

وتعد الحرية الأكاديمية ذات أهميةً كبيرة للحياة الجامعية ولا غنى عنها للجامعة لأهميتها بالنسبة إلى ممارسات أعضاء المجتمع الجامعي؛ فهي تساعد الجامعيين كأفراد على الاستثمار الأمثل لقدراتهم وإثارة أفكارهم واستقلالية آرائهم والموضوعية في إصدار أحكامهم واستخلاص النتائج بأنفسهم، كما تشكل حرية الجامعة الأكاديمية وسيلة أساسية لتحقيق عملها وشغلها الأساسي وهو التعامل مع المعرفة إنتاجاً ونقلاً وتطبيقاً، فمن الصعب تصور جامعة بدون وظيفة التعامل مع المعرفة وبدون الحرية الأكاديمية. (سكران، 2001)

وقد عرفت سويلم (2009) الحرية الأكاديمية بأنها حرية الأستاذ والطالب والمؤسسة التعليمية والأطر القيادية والإدارية، وهي تشمل حق حماية الكلمة والتعبير والتفكير دون وجل أو خوف من ملاحقة أو عقاب أو انتقام، وهي كما يذكر روبنسون ومولتون (Robinson & Moulton, 2002) حرية الرأي والضمير والمعرفة في اكتشافها وتصميمها وإشاعتها وتبادلها بما في ذلك حق البحث عن الوسائل الفعالة للوصول إليها"، فالحرية الأكاديمية هي حرية التدريس والقيام بالبحوث في أي مجال دون قيد، والحرية في اكتشاف ونشر الأفكار الجديدة بغض النظر عن كيفية إثارتها للجدل. ومثل غيرها من الحريات المقبولة، فهي تتطلب من الأفراد والسلطات والحكومات ليس فقط السماح للعلماء بالعمل بحرية، بل ومنع أي تدخل في هذه الحرية. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الحرية الأكاديمية تتطلب المزيد، فعلى المجتمع توفير الظروف والبيئة الجيدة لتوليد الأفكار ورعايتها وحرية تبادلها.

وتتكون الحرية الأكاديمية من ثلاثة عناصر أساسية متداخلة، كما يذكرها السورطي (2009)، هي: حرية أعضاء هيئة التدريس، وتشمل حقهم في البحث عن الحقيقة ونشرها، وتمكينهم من وصف المواد التي يدرسونها وتحديد مقرراتها، وضمان أمنهم الوظيفي، واستقلال الجامعة ماليًّا وإداريًّا وثقافيًّا؛ حيث إنه من حق الجامعة إدارة شؤونها الإدارية والمالية بالشكل الذي تراه مناسبا دون تدخل من أحد، وحرية الطلبة؛ فاللطالب الحق في البناء على ما درس، وفي اختيار التخصص، والحرية في الإبداع، والمشاركات التربوية التي تأخذ صورة المشاورة. ويذكر هادي (2010) أن عناصر الحرية الأكاديمية هي: البرامج الأكاديمية وطرائق التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

أما الصحة التنظيمية فهي إدراك ووعي مشترك للعوامل المؤثرة في البيئة الداخلية والخارجية، واستخدام هذا الإدراك نحو متابعة فاعلة لتحسين الجوانب المتفق عليها بين الأعضاء، مما يؤدي إلى زيادة الفاعلية والتماسك بين أرجاء الجامعة، وزيادة التطابق بين الرسالة والعمل وتوسيع خيارات العمل. وتتأثر الصحة التنظيمية بالطريقة التي تتفاعل فيها الأنظمة الفرعية والكيفية التي يستجيب فيها النظام ككل لجودة وصحة هذه التفاعلات. (سالم، 2007)

وأصبح الاهتمام بصحة المنظمات من الأهداف المستقبلية الضرورية للمحافظة على نجاحها وأبعادها عن المخاطر والأمراض التنظيمية، فالصحة التنظيمية الفاعلة تعتمد على صحة العاملين النفسية والجسدية وسعادتهم ورضاهم؛ إذ يسهم الرضا الوظيفي العالي في تحسين الصحة الجسمية للعاملين، وتحسين نوعية الحياة داخل العمل وخارجه (الحوامده وأبو شتال، 2011). وتشير الصحة التنظيمية إلى فعالية المنظمات في بيئات العمل المختلفة، وتفاعلها مع الظروف والمتغيرات. (Akbaba, 1997)

ويتبين أن هنالك أمرين مهمين يؤثران كثيرا في الجامعات، هما: الحرية الأكاديمية والصحة التنظيمية، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتقصي العلاقة بينهما في الجامعات الأردنية من خلال الكشف درجة ما يتمتع به أعضاء الهيئة التدريسية في الأردن من حرية أكاديمية ومستوى الصحة التنظيمية والارتباط بينهما.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أظهرت نتائج دراستي مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (2006) ودراسة الخطايبة والسعود (2011) عدم تمتع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية، مما يشير إلى وجود خلل أو مشكلة وفي هذا الحال، تستدعي الحاجة إلى البحث والتنقيب والدراسة، وقد جاءت هذه الدراسة استجابة لتلك الحاجة، وخاصة أنها جاءت لتقصي إمكانية وجود علاقة بين واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية ومستوى الصحة التنظيمية فيها. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء الهيئة التدريسية في

الجامعات الأردنية وعلاقة ذلك بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية؟
2. هل تختلف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية باختلاف الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية والجامعة؟
3. ما مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
4. هل يختلف مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية باختلاف الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية والجامعة؟
5. هل توجد علاقة بين درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس ومستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية؟

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في ما يأتي:

1. قد تفيد الباحثين في مجال الحرية الأكاديمية للوقوف على المستوى الذي وصلت إليه الحرية الأكاديمية خصوصا والحريات بشكل عام في جامعات المملكة الأردنية الهاشمية.
2. قد تفيد صانعي القرار في الجامعات الأردنية والإداريين والباحثين في التعليم العالي صورة واضحة للصحة التنظيمية ومكامن الضعف والقوة في الجامعات الأردنية.
3. إن الكشف عن العلاقة بين ممارسة الحرية الأكاديمية والصحة التنظيمية يفيد الباحثين على طرق باب جديد للتطوير والنهوض بالمجتمع الأكاديمي والتنظيمي في الجامعات.
4. إن معرفة العوامل التي تؤثر على كل من الحرية الأكاديمية والصحة التنظيمية سيؤدي إلى رفع مستوى كل منهما، وإزالة الحواجز التي تعيق تطورهما في الجامعات.

ويمكن لهذه الدراسة سد نقص في الدراسات على المستوى العربي والمحلي، فحسب علم الباحثان فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية وعلاقتها بالصحة التنظيمية، تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تطرقت لهذه العلاقة.

مصطلحات الدراسة:

تتبنى الدراسة المصطلحات الآتية:

الحرية الأكاديمية: هي حق أعضاء الهيئة التدريسية بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بحرية (هادي، 2010).

تعريف الحرية الأكاديمية إجرائياً: هي حق عضو هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع، من خلال قياس الدرجة التي تم الحصول عليها من إجابات أفراد العينة على أداة قياس الصحة التنظيمية المستخدمة في هذه الدراسة.

الصحة التنظيمية: هي قدرة المنظمات في أن تعمل بكفاءة، وتتكيف وتتطور وتنمو بشكل ملائم، من خلال نظام وظيفي متكامل وفعال بكل معنى الكلمة، لتحقيق أهدافها المرغوبة. (الصرايرة والطيط، 2010)

تعريف الصحة التنظيمية إجرائياً: قدرة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة على العمل بفاعلية وعلى النمو والتطور من خلال قياس الأبعاد التالية (مجال وضوح الأهداف، مجال كفاية الاتصالات، مجال توازن السلطة، مجال تسخير الموارد، مجال التماسك، مجال الروح المعنوية، مجال الإبداعية، مجال الاستقلالية، مجال التكيف، مجال حل المشكلات) بالدرجة التي جرى الحصول عليها من إجابات أفراد العينة على أداة قياس الصحة التنظيمية المستخدمة في هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة في أهدافها وإجراءاتها على الحدود الآتية:

حدود موضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على موضوع درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية وعلاقتها بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية.

حدود مكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الجامعات الحكومية: الهاشمية، واليرموك، ومؤته، والجامعات الخاصة: إربد، وفيلادلفيا، والشرق الأوسط.

حدود بشرية: أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية.

حدود زمنية: اقتصرت على الفترة الزمنية التي تم تطبيق أداتي الدراسة خلالها وهي العام الدراسي 2 2014/013م.

الدراسات السابقة:

في ما يأتي عرض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة:

سعت دراسة مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (2007) إلى استكشاف واقع الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، كما يراها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات؛ حيث أظهرت الدراسة النتائج الآتية: وجود تدخلات من خارج المجتمع الأكاديمي الجامعي تسيء للحرية الأكاديمية، وهنالك مراعاة للشفافية في اتخاذ القرارات الجامعية، وتقدم الجامعات الدعم لأعضاء هيئة التدريس الذين تتعرض حريتهم الأكاديمية للإساءة، وأن السلطات الحكومية لا تستخدم الجامعات بوصفها وسيلة للدعاية، وانخفاض مستوى الوعي والمعرفة في الجامعات بالحرية الأكاديمية، وتدني مستوى حرية البحث والتفكير العلمي في الجامعات، وضعف في نشر الأبحاث والدراسات، والإعلان عنها، وتبادلها بين أعضاء هيئة التدريس، وأن الجامعات في الأردن تعاني نقصا في الاستقلال الإداري، المالي والعلمي، ولا يقبل أعضاء الهيئة التدريسية غالبا حسب الكفاءة العلمية.

وسعت دراسة الخطايبة والسعود (2011) إلى تعرُّف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي. وأظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي قد جاء بدرجة متوسطة، وأنه ليس هناك علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية والإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجامعة التخرج.

وقام كل من الطراونة، والعساف ويعقوب (Tarawneh, Assaf &Yacoub, 2011) بدراسة هدفت إلى قياس واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الحكومية (الأردنية، واليرموك، ومؤتة)، كما هدفت إلى تحديد منظور حقوق الإنسان من خلال العوامل التي تؤثر في واقع هذه الحريات والمشكلات التي تكمن وراء ذلك. وأظهرت الدراسة أن النصوص للإطار القانوني الذي ينظم عمل الجامعات الأردنية لم يتناول مسألة الحريات الأكاديمية، وهو عبارة عن تعبيرات عامة تستخدم فقط ضمن أهداف التعليم العالي. والحاجة إلى رعاية وتعزيز النهج الديمقراطي لضمان حرية العمل الأكاديمي وحق التعبير واحترام الرأي الآخر، وتوفير البيئة البحثية الأكاديمية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للابتكار والتميز، وتوسيع صلاحيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والسيطرة والإشراف على الجامعات والابتعاث الداخلي، وتوفير القروض والمنح للطلاب، أمّا المهام والصلاحيات التي تحد من استقلال الجامعة، فمن مثل تعيين رؤساء الجامعات وأعضاء مجالس الأمناء.

أما دراسة الماضي (AL Madi, 2013)، فكان الغرض منها تحديد مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت. وشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس (297) في جامعة آل البيت خلال العام الدراسي 2011/2010. واختيرت عينة الدراسة عشوائياً، وشملت 250 من أعضاء هيئة التدريس. وجرى بناء أداة الدراسة في شكلها النهائي (43) فقرة موزعة على أربعة مجالات: التعليم، وحرية التعبير، صنع القرار، البحث العلمي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت كان متوسطا، كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين ولصالح الذكور، وفروق ذات دلالة إحصائية بسبب تأثير الرتبة الأكاديمية؛ ولصالح أستاذ مساعد. ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بسبب تأثير العمر.

واهتمت دراسة هوغان وتروتر (Hogan & Trotter, 2013) بدراسة الحالة الراهنة للحرية الأكاديمية في الكليات والمعاهد باستخدام التحليل التاريخي لاثنتين من المقاطعات الكندية، كولومبيا البريطانية وأونتاريو، مع نظرة عامة إلى الحرية الأكاديمية داخل الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى أنه مع تصاعد الضغوط على مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي في التطور والابتكار، فسيظل مفهوم الحرية الأكاديمية في إعادة تقييم مستمر، وربما حتى استبداله في السنوات القادمة.

الدراسات المتعلقة بالصحة التنظيمية:

هدفت دراسة سالم (2007) إلى بناء أنموذج مقترح للصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية الرسمية في ضوء الواقع والاتجاهات الإدارية المعاصرة في الجامعات الأردنية الحكومية. وقدمت الدراسة أنموذجاً للصحة التنظيمية للجامعات الأردنية ضمن إطارين، الأول مفاهيمي مكون من سبعة أبعاد (الثقافة التنظيمية، السياسات والممارسات الإدارية، والدافعية، وإدارة الجودة الشاملة، والميزة التنافسية، والمنظمة المتعلمة، والحرية الأكاديمية)، والثاني عملي مكون من سبعة أبعاد أيضاً (التكامل المؤسسي، وتأثير القيادة، والاعتبارية، والمبادأة بالعمل، والروح المعنوية، والتأكيد الأكاديمي، ودعم المصادر)، وقد بينت الدراسة أن مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الحكومية جاء متوسطاً.

وهدفت دراسة كفراج وجوليفار ورزفانفار (Kafraj, Gholifar & Rezvanfar, 2011) إلى تعرُّف المتغيرات التنظيمية التي تؤثر في الصحة التنظيمية للكليات الزراعية الإيرانية. وهي دراسة وصفية – تحليلية جرى تطبيقها على عينة عشوائية طبقية، تكونت من (97) عضوا من أعضاء هيئة التدريس في جامعات طهران، زنجان واردبيل الوطنية. وأظهرت النتائج أن المرافق التنظيمية ودفع المكافآت المالية، وهياكل القيادة والإدارة التنظيمية، وطبيعة عمل كان لها أثر ملحوظ في متغير "الصحة التنظيمية".

دراسة جورباني، افراسيابي ورزفاني(Ghorbani, Afrassiabi & Rezvani, 2012) التي ركزت على المدارس الثانوية في (بجنورد) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الصحة التنظيمية والفعالية. وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة بين الصحة التنظيمية والفعالية، وكذلك بين الوحدة الهيكلية

وفعالية المدارس الثانوية عند مستوى عال من الأهمية بلغ (99%)، توافقت الاعتبارية ونجاعة العلاقة بين دعم الموارد وكفاءة المديرين في مستوى من الأهمية بلغ (99%)، وأقرت العلاقة بين تشديد المديرين على التحفيز العلمي وكفاءة المدارس الثانوية في مستوى من الأهمية بلغ (95%).

وفحصت دراسة تالاي وشاهتالبي (Talaee & Shahtalebi, 2014) العلاقة بين الصحة التنظيمية والنضج التنظيمي؛ حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة بين الصحة التنظيمية والنضج التنظيمي، وكانت هناك علاقة كبيرة بين أبعاد الصحة التنظيمية (الحوكمة، دعم الموارد، التركيز العلمي، الروح المعنوية، سلطة المدير)، والنضج التنظيمي (التميز، المرونة التنظيمية، والكفاءة، التنافسية، زيادة الاتساق).

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

اهتمت الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الحرية الأكاديمية وبحثت دراسة الخطابية، والسعود (2011) في تعرُّف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي، وناقشت دراسة الطراونة، العساف ويعقوب (Yacoub Tarawneh, Assaf &2011) قياس واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة وتحديد منظور حقوق الإنسان من خلال العوامل التي تؤثر في واقع هذه الحريات والمشكلات التي تكمن وراء ذلك، أما دراسة الماضي (AL Madi, 2013) فكان الغرض منها تحديد مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة ال البيت، واهتمت دراسة هوغان وتروتر (Hogan & Trotter,2013) بدراسة الحالة الراهنة للحرية الأكاديمية في الكليات والمعاهد باستخدام التحليل التاريخي لاثنتين من المقاطعات الكندية كولومبيا البريطانية وأونتاريو. ويتبين من خلال العرض السابق أن أغلب الدراسات أكدت أهمية الحرية الأكاديمية بالنسبة لأعضاء المجتمع الأكاديمي، وأنه لا وجود لمجتمع أكاديمي دون وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الأكاديميون.

كما اهتمت الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بالصحة التنظيمية، هدفت دراسة سالم (2007) إلى بناء أنموذج مقترح للصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية الرسمية في ضوء الواقع والاتجاهات الإدارية المعاصرة في الجامعات الأردنية الحكومية وفي المؤسسات الصحية، مثل الحوامده وأبو شتال (2011)، وفي مؤسسات الاتصالات مثل دراسة الصرايرة والطيط (2010)، وهدفت دراسة كفراج وجوليفار ورزفانفار (Kafraj, Gholifar & Rezvanfar,2011) إلى تعرُّف المتغيرات التنظيمية التي تؤثر في الصحة التنظيمية للكليات الزراعية الإيرانية.، أما دراسة جورباني، أفراسيابي ورزفاني (Ghorbani, Afrassiabi and Rezvani, 2012) حول المدارس الثانوية في (بجنورد) فهدفت لى معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الصحة التنظيمية والفعالية، وفحصت دراسة تالاي وشاهتالبي (Talaee & Shahtalebi ,2014) العلاقة بين الصحة التنظيمية والنضج التنظيمي في إدارة التعليم منطقة كوكران في إيران.

وقد استفاد الباحثان من خلال الإطلاع على الأدب السابق للحرية الأكاديمية والصحة التنظيمية في صياغة أسئلة دراسته، ومشكلتها وبناء أداتيها. وتميزت الدراسة الحالية في موضوعها المختلف الذي يهتم بمحاولة معرفة العلاقة بين درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية وعلاقته بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي الارتباطي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة للتوصل إلى هدف الدراسة، وهو تعرُّف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية: اليرموك، والهاشمية، ومؤتة، والخاصة: وإربد، وفيلادلفيا، والشرق الأوسط، للعام الدراسي (2013/ 2014)، المتواجدين على رأس عملهم البالغ عددهم (2434)، وذلك بعد الرجوع إلى الإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام 2013/ 2014.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (272) عضو هيئة تدريس للإجابة على أداتي الدراسة، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية العنقودية، وبما نسبته (11%) من مجتمع الدراسة، ثم وزعوا حسب متغير الجامعة (202) عضو هيئة تدريس في جامعات حكومية و(70) عضو هيئة تدريس من جامعات خاصة، وحسب متغير الجنس (177) ذكور و(95).

أداتا الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة جرى اعتماد الاستبانة (استبانة الحرية الأكاديمية، واستبانة الصحة التنظيمية) كأداتين لجمع بيانات الدراسة. وفي ضوء دراسة الأدبيات التي تضمنها الأدب النظري لهذه الدراسة طورت أداتاها؛ حيث صمّمت استبانة لقياس درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس

للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية، بالاعتماد على دراستي عبد الناصر (2004)، هادي (2010). وصمّمت استبانة لقياس مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومن الدراسات التي اعتُمد عليها في بناء فقرات الاستبانة. (الصرايرة والطيط، 2010) و (سالم، 2007).

وفي ما يأتي توضيح لأداتي الدراسة:

الأداة الأولى: تشتمل على ثلاثة مجالات تقيس درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية، وتحتوي على (20) فقرة موزعة على المجالات الثلاثة على النحو الآتي: المجال الأول: التدريس، ويحتوي على (7) فقرات، المجال الثاني: البحث العلمي، ويحتوي على (7) فقرات، المجال الثالث: خدمة المجتمع، ويحتوي على (6) فقرات.

الأداة الثانية: تشتمل على عشرة مجالات تقيس مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية، وتحتوي على (30) فقرة موزعة على المجالات العشرة بواقع ثلاث فقرات لكل مجال من المجالات الآتية: (وضوح الأهداف، كفاية الاتصالات، توازن السلطة، تسخير الموارد، التماسك، الروح المعنوية، الإبداعية، الاستقلالية، التكيف، كفاية حل المشكلات).

صدق أداتي الدراسة وثباتهما:

للتحقق من صدق أداتي الدراسة عرضتا على (11) من الأساتذة في مجال الإدارة ومجالات أخرى من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الهاشمية، للحكم على دقة كل عبارة ومدى انتمائها للمحور الذي تقيسه، ومدى مناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة، ومدى وضوح الفقرات، ودرجة الأهمية، وسلامة التعبير والتراكيب اللغوية، وعدم التكرار بين الفقرات، وقد أخذ الباحث جميع الملاحظات في الاعتبار، وجرى تعديل بعض الفقرات أو حذفها، وأعيدت صياغة بعضها الآخر.

وللتحقق من ثبات أداتي الدراسة جرى تطبيقها على عينة من خارج عينة الدراسة، تكونت من (40) فرداً، وحُسب معامل ثبات الاتساق الداخلي وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا، وتبيّن أن معامل الثبات لأداة الحرية الأكاديمية بلغ (0.86)، ولمجالاتها التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع كانت 0.87، 0.79، 0.78 على التوالي. في حين بلغ معامل الثبات لأداة الصحة التنظيمية 0.84، ولمجالاتها وضوح الأهداف 0.91، وكفاية الاتصالات 0.87، وتوازن السلطة 0.92، وتسخير الموارد 0.90، والتماسك 0.89، والروح المعنوية 0.84، والإبداعية 0.83، والاستقلالية 0.78، والتكيف 0.89، وحل المشكلات 0.82. وقد أكدت جميع القيم أنّ أداتي الدراسة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات والاتساق الداخلي، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

متغيّرات الدراسة:

وقد شملت الدراسة المتغيّرات الآتية:

المتغيّرات المستقلة:

- الجنس: وله فئتان: (ذكر، وأنثى).
- الرتبة الأكاديمية: ولها ثلاثة فئات: (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).
- الخبرة: ولها ثلاثة فئات (6 سنوات فأقل، 6- 12 سنه، أكثر من 12 سنة).
- نوع الكلية: ولها فئتان (علمية، إنسانية).
- نوع الجامعة: ولها فئتان (حكومية، خاصة).

المتغيّرات التابعة:

- الحرية الأكاديمية: ولها ثلاثة مجالات (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع).
- الصحة التنظيمية: ولها عشرة مجالات (وضوح الأهداف، كفاية الاتصالات، توازن السلطة، تسخير الموارد، التماسك، الروح المعنوية، الإبداعية، الاستقلالية، التكيف، كفاية حل المشكلات).

المعالجة الإحصائية:

اعتُمد على برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) في عملية تحليل بيانات الدراسة، واعتماد مستوى دلالة (α=0,05). تحليل التباين المتعدد (MANOVA) لدلالة الفروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية، ونوع الجامعة)، الذي جرى استخدامه في السؤال الثاني، كما استُخدم في السؤال الرابع لتحليل التباين المتعدد لمعرفة دلالة الفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية، ونوع الجامعة)، إضافة إلى إجراء تحليل التباين الأحادي ومعامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية ومستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية،

وذلك للإجابة عن السؤال الخامس. وقد اعتُمدت أوزان الفقرات على النحو الآتي:

الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3.68– 5.0) يقابل الاستجابة بدرجة مرتفعة.الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2.34 – 3.67) يقابل الاستجابة بدرجة متوسطة.الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (1.0– 2.33) يقابل الاستجابة بدرجة منخفضة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، حرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة الثلاثة وعلى الأداة ككل، والجدول (1) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (1) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع مجالات درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازليا

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الرتبة	الدرجة
.1	التدريس	4.06	0.64	1	مرتفعة
.2	البحث العلمي	3.48	0.65	2	متوسطة
.3	خدمة المجتمع	3.48	0.86	3	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.67	0.58		متوسطة

يتبين من نتائج الجدول (1) أن متوسط درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية بلغ (3.67) وانحراف معياري (0.58). وعليه، فإن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة، واحتل مجال التدريس الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.64) وبدرجة مرتفعة، كما بلغ المتوسط الحسابي في مجال البحث العلمي (3.48) بانحراف معياري (0.65) محتلا الرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، وجاء في الرتبة الثالثة مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (3.48) وبانحراف معياري (0.86) وبدرجة متوسطة. وقد تعود هذه النتيجة الغير مرتفعة نسبياً إلى الأجواء السائدة في جميع دول العالم النامي. وتوافقت هذه النتيجة بشكل عام مع دراسة مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (2006) التي أظهرت نتائجها انخفاض مستوى الوعي والمعرفة في الجامعات بالحرية الأكاديمية، وتدني مستوى حرية البحث والتفكير العلمي في الجامعات، وضعف في نشر الأبحاث والدراسات، والإعلان عنها، وتبادلها بين أعضاء هيئة التدريس، وأن الجامعات في الأردن تعاني نقصا في استقلالها الإداري المالي والعلمي. ولم تتفق مع دراسة الخطايبة والسعود (2011)، التي أشارت نتائجها إلى أن مستوى الحرية الأكاديمية كان متوسطا.

وفي ما يأتي نتائج درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية حسب المجالات:

مجال التدريس: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال التدريس، والجدول (2) يبين هذه النتائج:

الجدول (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال التدريس مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الرتبة	الدرجة
2	لدى حرية تدريس المواد بالطريقة التى أراها مناسبة.	4.20	0.85	1	مرتفعة
5	أتحدث وبحرية في كل الموضوعات التي أرى أنها تدخل في سياق المادة التى أدرسها.	4.16	0.83	2	مرتفعة
6	لدى حرية إشراك طلبتى فى مناقشة محتوى عملية التعليم.	4.15	0.80	3	مرتفعة
4	لدي الحرية في تفسير الحقيقة العلمية للطلبة ضمن نطاق معرفتي المتخصصة.	4.13	0.84	4	مرتفعة
3	أعرض أفكاري واستنتاجاتي أمام طلبتي دون أي تدخل من قبل الجامعة.	4.13	0.88	5	مرتفعة
1	لدى حرية اختيار محتوى المواد التى أقوم بتدريسها.	4.02	1.02	6	مرتفعة
7	اختار طرق التقويم التي أرى أنها مناسبة لطلبتي دون تدخل من قبل الجامعة.	3.62	1.05	7	متوسطة
الدرجة الكلية		4.06	0.58		مرتفعة

يتضح من النتائج في الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال ممارسة التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن معظم الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.06). وحصلت الفقرة (2) على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.85) وبدرجة مرتفعة، تلتها الفقرة (5) بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.83) وبدرجة مرتفعة، وجاءت في الرتبة الثالثة الفقرة (6) بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.80) وبدرجة مرتفعة، وقد يكون السبب هو منح إدارة الجامعة هامش حرية واسع لأعضاء الهيئة التدريسية في هذا المجال. وبلغ أدنى متوسط حسابي (3.62) بانحراف معياري (1.05) حصلت عليه الفقرة (7) وبدرجة متوسطة؛ أي أنها أقل الممارسات في مجال التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. وقد يعزى ذلك إلى فرض الجامعات نظاما للتقويم الموحد في الغالب.

مجال البحث العلمي: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، والجدول (3) يبين هذه النتائج:

الجدول (3) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال البحث العلمي مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
8	لدي حرية اختيار موضوع البحث والمنهجية الأنسب لمعالجته دون قيود.	3.89	0.85	1	مرتفعة
9	لدي حرية نشر وعرض النتائج التي أتوصل إليها علانية دون قيود.	3.87	0.83	2	مرتفعة
13	لدينا الحق كأعضاء هيئة تدريس بتكوين فرق بحثية متكاملة.	3.57	0.99	3	متوسطة
10	لدي إمكانية الوصول لقواعد البيانات والمعلومات في الخارج.	3.43	1.05	4	متوسطة
11	لدي حق المشاركة في المؤتمرات المتخصصة داخل وخارج الأردن.	3.29	1.15	5	متوسطة
14	لدي الحق في طلب إجازة تفرغ علمي مدعومة ماديا.	3.16	1.25	6	متوسطة
12	لدي حرية الاشتراك في عقود بحثية مع جهات محلية أو خارجية مقابل عائد مادي.	3.15	1.09	7	متوسطة
الدرجة الكلية		3.48	0.58		متوسطة

يتضح من النتائج في الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن معظم الفقرات جاءت بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.48). وحصلت الفقرة (8) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (0.85) وبدرجة مرتفعة، وتلها الفقرة (9) بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (0.83) وبدرجة مرتفعة، وقد يكون ذلك لعدم طرح أعضاء هيئة التدريس في الغالب لمواضيع جدلية أو حساسة أصلا. وجاء في الرتبة الثالثة الفقرة (13) بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.99) وبدرجة متوسطة. وإن أدنى متوسط حسابي بلغ (3.15) بانحراف معياري (1.09) حصلت عليه الفقرة (12) وبدرجة متوسطة؛ أي أنها أقل الممارسات في مجال التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وقد يكون بسبب التشكيك الدائم في نية التمويل المادي وخصوصا في حال كان التمويل خارجيا.

مجال خدمة المجتمع: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال خدمة المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، والجدول (4) يبين هذه النتائج:

الجدول (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال خدمة المجتمع مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
20	لدي حرية توظيف إنتاجي البحثي في خدمة المجتمع المحلي.	3.60	1.06	1	متوسطة
15	لدي الحرية في إقامة العلاقات مع الهيئات والمؤسسات المحلية المختلفة.	3.56	1.02	2	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
18	لدي حرية المشاركة في إقامة المعارض الفنية والثقافية والصناعية المختلفة.	3.55	1.06	3	متوسطة
17	لدي حرية المشاركة في عقد الدورات وورش العمل التي تخدم المجتمع المحلي.	3.53	1.03	4	متوسطة
19	لدي الحرية في ممارسة دورا في معالجة مشكلات المجتمع المحلي المختلفة.	3.50	1.07	5	متوسطة
16	لدي الحق في تقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي مقابل عائد مادي.	3.15	1.14	6	متوسطة
الدرجة الكلية		3.48	0.86		متوسطة

يتضح من النتائج في الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن معظم الفقرات جاءت بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.48). وحصلت الفقرة (20) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (1.06) وبدرجة متوسطة، وتلها الفقرة (15) بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (1.02) وبدرجة متوسطة، وجاء في الرتبة الثالثة الفقرة (18) بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (1.06) وبدرجة متوسطة. وبلغ أدنى متوسط حسابي (3.15) بانحراف معياري (1.14) حصلت عليه الفقرة (16) وبدرجة متوسطة؛ أي أنها أقل الممارسات في مجال خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. وقد يكون ذلك بسبب ضعف إيمان إدارة الجامعة بدورها في تنمية وخدمة المجتمع المحلي، إضافة إلى عدم وحود خطط تنموية فعالة وشاملة وقابلة للتنفيذ من قبل الحكومات المتعاقبة تحرص على إشراك الجامعات في حل ومعالجة قضايا المجتمع المحلي على اختلافها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل تختلف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للحرية الأكاديمية باختلاف الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية والجامعة؟

للإجابة عن السؤال الثاني استُخدم تحليل التباين المتعدد المتغيرات التابعة (MANOVA) للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية وفق المتغيرات الخمسة (الجنس، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية، نوع الجامعة). وفي ما يأتي عرض لهذه النتائج:

الجدول (5): نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية تبعاً لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية ونوع الجامعة)

المتغير	قيمة	قيمة ف	درجات الحرية الافتراضية	الخطأ في درجات الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	هوتلنج 0.012	0.655	4.0	221.0	0.624
الرتبة العلمية	لامبدا 0.975	0.708	8.0	442.0	0.684
سنوات الخبرة	لامبدا 0.962	1.093	8.0	442.0	0.367
الكلية	هوتلنج 0.017	0.917	4.0	221.0	0.455
الجامعة	هوتلنج 0.025	1.366	4.0	221.0	0.247

يتضح من نتائج الجدول (5)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية، نوع الجامعة)؛ حيث كانت قيمة لامبدا، وقيمة (ف) لجميع المتغيرات غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$). وقد يعود السبب في ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس على الرغم من اختلافهم من حيث الجنس، سنوات الخبرة، الرتبة الأكاديمية نوع الكلية والجامعة إلا أنهم موجودين في بيئة إدارية وتربوية متشابهة. ويتعاملون بشكل مباشر مع ممارسات ادارة جامعية تخضع لقوانين وأنظمة وزارة التعليم العالي، وتتاح لهم نفس الفرص في التأهيل والتدريب والنمو المهني، ويتعرضون للمقاييس والاختبارات نفسها التي تقيس أدائهم السنوي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال، جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة العشرة وعلى الأداة ككل، والجدول (6) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع المجالات المتعلقة بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازليا

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
6	الروح المعنوية	3.90	0.76	1	مرتفعة
5	التماسك	3.79	0.86	2	مرتفعة
8	الاستقلالية	3.57	0.75	3	متوسطة
7	الإبداعية	3.51	0.82	4	متوسطة
1	وضوح الأهداف	3.49	0.88	5	متوسطة
9	التكيف	3.43	0.85	6	متوسطة
2	كفاية الاتصالات	3.40	0.82	7	متوسطة
4	تسخير الموارد	3.37	0.85	8	متوسطة
10	حل المشكلات	3.35	0.86	9	متوسطة
3	توازن السلطة	3.19	0.99	10	متوسطة
الدرجة الكلية		3.50	0.66		متوسطة

توضح نتائج الجدول (6) أن متوسط مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بلغ (3.50) بانحراف معياري (0.66). وعليه، فإن مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية بدرجة متوسطة، واحتل مجال الروح المعنوية الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.76) بدرجة متوسطة، كما جاء مجال توازن السلطة في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (0.99)، وبدرجة متوسطة. وقد تفسر هذه النتيجة بمساندة الإدارة بشكل ما لأعضاء هيئة التدريس داخل بيئة العمل ومحاولة إشباع حاجاتهم الاجتماعية والمهنية، ومحاولة إيجاد جو مرن مبني على الحوار والمشاركة في اتخاذ القرار، ومحاولة رصد الضغوط الداخلية والخارجية المؤثرة وحمايتهم منها. وربما تعود هذه النتيجة المتوسطة وغير المرتفعة نسبيا إلى قصور في الأداء الإداري والتنظيمي يؤثر في قيم وثقافة وأداء أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات، وارتفاع مستوى الطموح والآمال المتوقع لدى أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى ضعف التوجه نحو أساليب الإدارة الحديثة التي تدعم الصحة التنظيمية في الجامعات، التي تحتاج إلى معرفة رؤساء الجامعات لأهمية الدور القيادي الديمقراطي وليس فقط التقييد والالتزام بالأنظمة والقوانين وإنما تحقيق التقدم والتطور في البيئة الجامعية، وزيادة ثقة المتبادلة، مما يحقق بيئة جامعية صحية ايجابية، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة سالم (2007)، من حيث إن مستوى الصحة التنظيمية متوسط في الجامعات الأردنية الرسمية.

وفيما يلي نتائج مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية حسب مجالاتها:

مجال الروح المعنوية: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال الروح المعنوية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (7) يبين هذه النتائج:

الجدول (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال الروح المعنوية مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
18	أشعر بالفخر والسعادة لانتمائي للجامعة التي أعمل بها.	4.02	0.92	1	مرتفعة
17	أمتلك إحساسا عاليا بالرضا عن عملي في الجامعة.	3.92	0.87	2	مرتفعة
16	أمتلك إحساسا عاليا بالأمن الوظيفي في الجامعة.	3.77	0.97	3	مرتفعة
الدرجة الكلية		3.90	0.76		مرتفعة

تبين نتائج الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال الروح المعنوية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن جميع الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.90). وجاءت الفقرة (18)" أشعر بالفخر والسعادة لانتمائي للجامعة التي أعمل بها" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري بلغ (0.92)، وحصلت الفقرة (16) "أمتلك إحساسا عاليا بالأمن الوظيفي في الجامعة" على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.77)، وانحراف معياري بلغ (0.97). وتفسير هذه النتيجة قد يكون بسبب الشعور بالرضا عن الذات، فمجرد العمل كعضو هيئة التدريس في الجامعات الأردنية هو مدعاة للرضا عن الذات.

مجال التماسك: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال التماسك في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (8) يبين هذه النتائج:

الجدول (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال التماسك مرتبة تنازليا.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
13	أمتلك إحساسا قويا بالانتماء للجامعة التي أدرّس بها.	3.92	1.01	1	مرتفعة
15	يسود الانسجام والاحترام المتبادل بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.	3.84	0.94	2	مرتفعة
14	تتصف العلاقة بين إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بالقوة والإيجابية.	3.60	1.10	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.79	0.86		مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات فقرات مجال التماسك في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، إن معظم الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.79). باستثناء الفقرة (14) "تتصف العلاقة بين إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بالقوة والايجابية"؛ حيث حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (1.10) وبدرجة متوسطة. وقد تعود الاسباب إلى إخلاص أعضاء هيئة التدريس في ولائهم لجامعاتهم العلاقات الجيدة مع الإدارة الجامعية، ومحاولتها لتوفير الراحة لأعضاء هيئة التدريس داخل العمل، وهذا يؤدي إلى رفع مستوى الصحة التنظيمية داخل الجامعة.

مجال الاستقلالية: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال الاستقلالية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (9) يبين هذه النتائج:

الجدول (9) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال الاستقلالية مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
24	للجامعة حرية تنظيم برامجها التعليمية ومناهجها وطرق تدريسها بالشكل المناسب.	3.73	0.85	1	مرتفعة
22	تدير الجامعة كافة شؤون منتسبيها بحرية دون أي تدخل من أي جهة كانت.	3.40	0.98	3	متوسطة
23	للجامعة حرية إدارة شؤونها المالية وفق أنظمتها وقوانينها الداخلية.	3.58	0.93	2	متوسطة
الدرجة الكلية		3.57	0.75		متوسطة

تشير نتائج الجدول (9) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال الاستقلالية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن معظم الفقرات حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.57). وجاءت الفقرة (24) "للجامعة حرية تنظيم برامجها التعليمية ومناهجها وطرق تدريسها بالشكل المناسب" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري بلغ (0.85). وبدرجة مرتفعة، وحصلت الفقرة (23) "للجامعة حرية إدارة شؤونها المالية وفق أنظمتها وقوانينها الداخلية" على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.58)، وانحراف معياري بلغ (0.93) وبدرجة متوسطة. وقد يفسّر هذا ضعف ثقة المجتمع بشكل عام بالطريقة التي تشرف بها وزارة التعليم العالي على الجامعات، وتدخّل الأجهزة والشخصيات الحكومية على اختلاف وظائفها بشكل مباشر أو غير مباشر في الجامعات.

مجال الإبداعية: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال الإبداعية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (10) يبين هذه النتائج:

الجدول (10) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال الإبداعية مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
19	أمتلك الفرصة لتحقيق ذاتي وتطويرها من خلال عملي كعضو هيئة تدريس.	3.82	0.84	1	مرتفعة
20	تحرص إدارة الجامعة على توفير بيئة الإبداع والابتكار لجميع منتسبيها.	3.43	1.03	2	متوسطة
21	تتحمل الجامعة المجازفة في سبيل تحقيق التطور والإبداع.	3.28	1.04	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.51	0.82		متوسطة

تشير نتائج الجدول (10) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال الإبداعية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وإن معظم الفقرات حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.51). وجاءت الفقرة (19)" أمتلك الفرصة لتحقيق ذاتي وتطويرها من خلال عملي كعضو هيئة تدريس" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري بلغ (0.84). وحصلت الفقرة (21) " تتحمل الجامعة المجازفة في سبيل تحقيق التطور والإبداع" على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.28)، وانحراف معياري بلغ (1.04) وبدرجة متوسطة. وقد يدل ذلك على مدى حرص إدارة الجامعة على توفير بيئة الإبداع والابتكار وحصول عضو هيئة التدريس على الفرصة لتحقيق ذاته وتطويرها من خلال عمله قي الجامعة تتحمل الجامعة ومقدرة الجامعةعلى تحمل المجازفة في سبيل تحقيق التطور والإبداع.

مجال وضوح الأهداف: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال وضوح الأهداف في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (11) يبين النتائج:

الجدول (11) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال وضوح الأهداف مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تقوم إدارة الجامعة بوضع أهداف واضحة قابلة للتطبيق.	3.64	0.95	1	متوسطة
2	تقوم إدارة الجامعة بتوفير الدعم اللازم والمطلوب لتنفيذ أهداف الجامعة وغاياتها.	3.47	1.00	2	متوسطة
3	تحرص إدارة الجامعة على إشراك أعضاء الهيئة التدريسية في وضع وتنفيذ أهدافها.	3.36	1.06	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.49	0.88		متوسطة

من خلال نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مستوى وضوح الأهداف في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجدول (11) يتبين وجود درجة متوسطة لمعظم الفقرات، وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.49)، وأن أعلى متوسط حسابي بلغ (3.64) حصلت علية الفقرة (1) "تقوم إدارة الجامعة بوضع أهداف واضحة قابلة للتطبيق" وبانحراف معياري (0.957) وبدرجة متوسطة. بينما جاءت الفقرة (3) "تحرص إدارة الجامعة على إشراك أعضاء الهيئة التدريسية في وضع وتنفيذ أهدافها" بأدنى متوسط حسابي وبلغ (3.36) وبانحراف معياري (1.00) وبدرجة متوسطة. وهذا قد يدل على مستوى الصحة التنظيمية غير المرتفع بسبب ضعف الرؤيا الواضحة مع ضعف في التنفيذ أو حتى عدم وجود رغبة حقيقية في تنفيذ ماهو حبيس الأدراج من خطط وأهداف.

مجال التكيف: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال التكيف في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الجدول (12) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال التكيف مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
27	تحرص الجامعة على مواكبة المستجدات في كافة المجالات.	3.47	0.99	1	متوسطة
26	توفر لي الجامعة متطلبات الاستقرار الوظيفي.	3.47	1.03	2	متوسطة
25	توفر لي الجامعة الظروف المساعدة للتكيف مع ضغوط العمل المختلفة.	3.36	0.96	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.43	0.85		متوسطة

تشير نتائج الجدول (12) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال التكيف في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن جميع الفقرات حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.43). وجاءت الفقرة (27) "تحرص الجامعة على مواكبة المستجدات في كافة المجالات" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري بلغ (1.03). وحصلت الفقرة (25) "توفر لي الجامعة الظروف المساعدة للتكيف مع ضغوط العمل المختلفة" على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.36)، وانحراف معياري بلغ (0.96).

مجال كفاية الاتصالات: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال كفاية الاتصالات في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والجدول (13) يبين هذه النتائج:

الجدول (13) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال كفاية الاتصالات مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
5	تتوافق الاتصالات المعتمدة في الجامعة وجميع المستويات التنظيمية فيها.	3.44	0.93	1	متوسطة
4	أتمتع كعضو هيئة تدريس في الجامعة باتصالات مفتوحة في جميع الاتجاهات.	3.39	1.00	2	متوسطة
6	يتم نقل المعلومات بين مستويات التنظيم في الجامعة بشكل فعال ومدروس.	3.38	0.95	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.40	0.82		متوسطة

يلاحظ من نتائج الجدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال كفاية الاتصالات في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن جميع الفقرات بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.40)، وجاءت الفقرة (5) "تتوافق الاتصالات المعتمدة في الجامعة وجميع المستويات التنظيمية فيها" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري بلغ (0.93)، تلها الفقرة (4) "أتمتع كعضو هيئة تدريس في الجامعة باتصالات مفتوحة في جميع لاتجاهات" بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وانحراف معياري (1.00)، في حين جاءت الفقرة (6) "يتم نقل المعلومات بين مستويات التنظيم في الجامعة بشكل فعال ومدروس" بأدنى بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وبانحراف معياري بلغ (0.957).

مجال تسخير الموارد: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال تسخير الموارد في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (14) يبين هذه النتائج:

الجدول (14) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال تسخير الموارد مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
8	تتناسب السلطة الممنوحة للمسؤولين وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم.	3.22	1.087	1	متوسطة
7	يتم توزيع السلطة بشكل عادل مع وجود قدر مناسب من التفويض.	3.21	1.080	2	متوسطة
9	توزع الصلاحيات في الجامعة على مستحقيها بحسب إمكانياتهم وقدراتهم.	3.15	1.185	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.19	0.991		متوسطة

تشير نتائج الجدول (14) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال تسخير الموارد في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.37)، وقد جاءت جميع الفقرات بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة (11) "تعمل إدارة الجامعة على إيجاد البدائل لمواجهة النقص في مواردها المتاحة" على أعلى متوسط حسابي وبلغ (3.39) وانحراف معياري بلغ (0.98) وجاءت الفقرة (10) "تعمل إدارة الجامعة على استغلال جميع مواردها المتاحة" في الرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (3.33)، وانحراف معياري بلغ (1.08). وربما يعود ذلك إلى ضعف التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعة سلفا.

مجال حل المشكلات: جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال حل المشكلات في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (15) يبين هذه النتائج:

الجدول (15) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال حل المشكلات مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
28	لدى الجامعة المقدرة على تصور المشاكل وحلها في الحد الأدنى من التكاليف.	3.44	0.90	1	متوسطة
29	لدى الجامعة نظاما فعالا للوقاية من المشكلات المختلفة.	3.32	0.94	2	متوسطة
30	لدى الجامعة نظاما للتغذية الراجعة يمكنها من السيطرة على تكرار نفس المشكلات.	3.29	1.06	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.35	0.86		متوسطة

تشير نتائج الجدول (15) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال حل المشكلات في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن جميع الفقرات حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.35)، وجاءت الفقرة (28) "لدى الجامعة المقدرة على تصور المشاكل وحلها في الحد الأدنى من التكاليف" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري بلغ (0.90). وحصلت الفقرة (30) "لدى الجامعة نظاما للتغذية الراجعة يمكنها من السيطرة على تكرار نفس المشكلات" على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.29)، وانحراف معياري بلغ (1.06). وقد يعود ذلك ربما لضعف الرؤيا المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي في الجامعات.

مجال توازن السلطة: جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال توازن السلطة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. والجدول (16) يبين هذه النتائج:

الجدول (16) المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بمجال توازن السلطة مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
8	تتناسب السلطة الممنوحة للمسؤولين وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم.	3.22	1.08	1	متوسطة
7	يتم توزيع السلطة بشكل عادل مع وجود قدر مناسب من التفويض.	3.21	1.08	2	متوسطة
9	توزع الصلاحيات في الجامعة على مستحقيها بحسب إمكانياتهم وقدراتهم.	3.15	1.18	3	متوسطة
الدرجة الكلية		3.19	0.99		متوسطة

يتضح من نتائج الجدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات مجال توازن السلطة في الجامعات الأردنية من وجهة أعضاء هيئة التدريس، أن جميع الفقرات بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.19)، وجاءت الفقرة (8)" تتناسب السلطة الممنوحة للمسؤولين وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم" بالمرتبة الأولى؛ حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.22) وانحراف معياري (1.08)، وإن أدنى متوسط حسابي بلغ (3.15) بانحراف معياري (1.18) حصلت عليه الفقرة (9) "توزع الصلاحيات في الجامعة على مستحقيها بحسب إمكانياتهم وقدراتهم"؛ حيث جاءت في الرتبة الأخيرة. وقد يكون ذلك دليل على غياب المؤسسية وطغيان للعلاقات الشخصية والمصالح الفردية على الصالح العام.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يختلف مستوى الصحة التنظيمية باختلاف، الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية والجامعة؟ وللإجابة عن السؤال الرابع تم استخدام تحليل التباين المتعدد المتغيرات التابعة (MANOVA) للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية وفق المتغيرات الخمسة (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية ونوع الجامعة). وفي ما يأتي عرض للنتائج:

الجدول (17) نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى الصحة التنظيمية تبعاً لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية والجامعة).

المتغير	قيمة	قيمة ف	درجات الحرية الافتراضية	الخطأ في درجات الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	قيمة هوتلينج 0.041	0.798	11.0	214.0	0.642
الرتبة الأكاديمية	قيمة لامبدا 0.885	1.221	22.0	428.0	0.224
سنوات الخبرة	قيمة لامبدا 0.891	1.150	22.0	428.0	0.290
الكلية	قيمة هوتلينج 0.066	1.279	11.0	214.0	0.238
الجامعة	قيمة هوتلينج 0.215	4.191	11.0	214.0	0.00*

يتضح من الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرمستوى الصحة التنظيمية تعزى إلى متغير: الجامعة؛ حيث كانت قيمة (هوتلنج = 0.215) وقيمة (ف= 4.191)، وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$). ولتحديد المجالات التي وجدت فيها هذه لفروق تبعاً لمتغير الجامعة تم إجراء تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA).

الجدول (18) تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقدير مستوى الصحة التنظيمية تبعاً إلى متغير الجامعة

المصدر	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجامعة	وضوح الأهداف	0.068	1	0.068	0.093	0.761
	كفاية الاتصالات	0.001	1	0.001	0.002	0.966
	توازن السلطة	0.177	1	0.177	0.183	0.669
	تسخير الموارد	0.021	1	0.021	0.031	0.861
	التماسك	0.718	1	0.718	1.003	0.318
	الروح المعنوية	1.427	1	1.427	2.522	0.114
	الإبداعية	2.844	1	2.844	4.362	0.038*
	الاستقلالية	0.738	1	0.738	1.467	0.227
	التكيف	2.228	1	2.228	3.219	0.074
	حل المشكلات	0.048	1	0.048	0.071	0.791
	الدرجة الكلية	0.008	1	0.008	0.020	0.889

يتضح من الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير مستوى الصحة التنظيمية تعزى إلى متغير الجامعة في المجال السابع للمقياس (الإبداعية)، ولصالح الجامعات الخاصة (المتوسط الحسابي =3.67، انحراف معياري = 0.750)، الجامعات الحكومية (المتوسط لحسابي = 3.46، انحراف معياري = 0.847). وقد يعود ذلك إلى حرص الجامعات الخاصة أكثر، فالجامعة الخاصة عبارة عن مؤسسة استثمارية هدفها الأول تحقيق الربح عن طريق التميز في عرض المنتج.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد علاقة بين درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس ومستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال جرى حساب معاملات الارتباط بين درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ومجالاتها لدى أعضاء هيئة التدريس ومستوى الصحة التنظيمية ومجالاتها في الجامعات الأردنية، كما هو مبين في الجدول (19) الآتي:

الجدول (19) معاملات ارتباط بيرسون بين المجالات الفرعية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية ومستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية.

المجال	التدريس	البحث العلمي	خدمة المجتمع	المجموع الكلي
وضوح الأهداف	0.218**	0.298**	0.224**	0.301**
كفاية الاتصالات	0.236**	0.357**	0.453**	0.443**
توازن السلطة	0.137*	0.291**	0.361**	0.337**
تسخير الموارد	0.217**	0.338**	0.332**	0.369**
التماسك	0.306**	0.282**	0.298**	0.365**
الروح المعنوية	0.428**	0.333**	0.345**	0.451**
الإبداعية	0.261**	0.345**	0.377**	0.410**
الاستقلالية	0.330**	0.454**	0.401**	0.488**
التكيف	0.335**	0.438**	0.448**	0.506**
حل المشكلات	0.245**	0.366**	0.395**	0.421**
المجموع الكلي	0.342**	0.445**	0.464**	0.520**

** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=**0.01**)

تشير نتائج الجدول (19) إلى أن معاملات ارتباط مجالات الحرية الأكاديمية مع مجالات الصحة التنظيمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تراوحت بين (0.137-0.454) وجميعها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.01)، ولقد كان أقل معامل ارتباط (0.137) بين مجال توازن السلطة ومجال التدريس، أما أعلى معامل ارتباط فقد كان بين مجال الاستقلالية ومجال البحث العلمي، وقد يفسر حصول مجال مهارات الإستقلالية ومجال البحث العلمي على أعلى معامل ارتباط، إلى اعتبار مجال الاستقلالية من أهم المجالات التي تحقق مناخ تنظيمي صحي داخل المنظمة ويعكس الحاجة الماسة إلى العمل على تأكيد استقلالية الجامعات ماديًا وإداريًا. وقد كانت جميع هذه الارتباطات ايجابية، بمعنى أنّ الزيادة في المجال الأول تقابلها زيادة في المجال الثاني.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يوصى بما يأتي:

1. إنشاء نقابة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، تدافع عنهم وتطالب بحقوقهم، وتكون خط الوصل بين أعضاء هيئة التدريس ووزارة التعليم العالي والمستثمرين في قطاع التعليم العالي. وإشراكها في صنع السياسات والقرارات التربوية.
2. زيادة وعي أعضاء هيئة التدريس بمفهوم الحرية الأكاديمية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي تبين مدى أهمية الحرية الأكاديمية.
3. زيادة الوعي بمفهوم الصحة التنظيمية ومدى أهميته في المؤسسات التربوية من خلال استخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة.
4. ضرورة إيجاد جهات تعنى بقياس مستوى الصحة في المؤسسات المختلفة أسوة بما هو موجود في الدول المتقدمة من خلال التواصل مع المؤسسات المتخصصة في هذا المجال والاستفادة من خبراتها.
5. الحد من تدخل الأجهزة الحكومية المختلفة في تعيين العاملين في الحقل الجامعي، وعدم اشتراط موافقة جهات أمنية معينة لمن يريد التعيين في الجامعة.
6. العمل على زيادة الاستقلال الإداري والمالي للجامعات. وفي الجامعات الخاصة بشكل خاص للاستقلال عن سلطة رأس المال للمستثمرين والحد من تغول سطوة رأس المال على الصالح الأكاديمي والمهني.
7. تفعيل العمل المؤسسي الموضوعي الممنهج، والابتعاد عن الطابع الذاتي وشخصنة العمل في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، من خلال التفعيل الحقيقي للقوانين والأنظمة.

المصادر والمراجع

الحوامدة، ن. وأبو شتال، م. (2011). مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل دراسة ميدانية على أطباء القطاع الحكومي في الأردن. *أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 27(2)، 169-192.

الخطايبة، م. والسعود، ر. (2011). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي. *مجلة جامعة دمشق*، 27(2-1)، 565-600.

خطايبة، أ. (2004). *مدى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة أنفسهم*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

سالم، م. (2007). *أنموذج مقترح للصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية الرسمية في ضوء الواقع والاتجاهات المعاصرة*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

سكران، م. (2001). *الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية*. القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

السورطي، ي. (2009). *السلطوية في التربية العربية*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الصرايرة، أ. والطيط، أ. (2010). توافر الصحة التنظيمية في شركات الاتصالات الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الإعمال*، 6(1)، 97-118.

عبد الناصر، ع. (2004). *أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (2006). *الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية دراسة ميدانية*. عمان، الأردن.

هادي، ر. (2010). *الجامعات (النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية). سلسلة ثقافة جامعية*. مركز التطوير والتعليم المستمر، 2(2)، 1-85، جامعة بغداد.

References

Akbaba, S. (1997). *Organizational Health of Secondary Schools in Turkey and Changes Needed*. Unpublished Ph.D. dissertation, Ankara University, Ankara, Turkey.

Al-Madi, B. (2013). Academic freedom in Al al-Bayt University and the level of practicing it from the view point of the faculty members based on some variables. *Academic Journal*, 8, 967-979.

Ghorbani, M.; Afrassiabi, R.; & Rezvani, Z. (2012). A Study of the Relationship Between Organizational Health and Efficacy. *World Applied Sciences Journal*, 17, 694-703.

Hogan, B. E. & Trotter, L. D. (2013). Academic Freedom in Canadian Higher Education: Universities, Colleges, and Institutes were not Created Equal. *Canadian Journal of Higher Education*, 43, 68-84.

Kafraj, M.; Gholifar, E.; & Rezvanfar, A. (2013). Recognizing organizational variables affecting organizational health of Iranian agricultural colleges. *Academic Journal*, 7. 1445-1451.

Robinson, G., & Moulton, J. (2002). *Encyclopedia of Ethics, 2nd Edition*, edited by L. & C. Becker, Garland Publishing

Talaee, M.; & Shahtalebi, B. (2014). The Relationship between Organizational Health and Organizational Maturity among Educational Organizations. *Journal of Applied Environmental and Biological Sciences*, 4, 191-200.

Tarawneh, M.; Assaf, N.; & Yacoub, M. (2011). *Academic freedom in Jordanian Universities Field Study*. The National Centre for Human Rights, Amman, Jordan.